تمرين عملي لآحتساب الآثر المالي للزيادات المتوالية في سعر الصرف الجمركي على كلفة السلع المستوردة عبر المنافذ المختلفة وفي الحالات المختلفة

أعداد المهندس / خالد عبد الواحد محمد نعمان في ١٤ فبراير ٢٠٢٣م ومقدم الى ورشة رابطة الأقتصادية حول الآثار المتوقعه لرفع سعر الصرف الجمركي

الحالة الأولى : الآثر بالنسبة للمستوردين النظاميين الملتزمين بتقديم الأقرارات لضريبة المبيعات على أساس شهري وتقديم الأقرارات الضريبية السنوية بأنتظام في مواعيدها في موانىء عدن فقط ، لأن الموانىء الأخرى لايلتزم بالقواعد القانونيه الموحدة لكل من الضرائب والجمارك

يوضح الجدول التالي الأثر المالي المباشر على أستحققاقات الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات وضريبة الدخل المقدمة ونسبتها من أجمالي كلفة قيمة المستوردات بالنسبة لحالات ثلاث من قيمة المستوردات وبالنسبة لثلات حالات من قيمة سعر الصرف الجمركي @ ٢٥٠ ريال للدولار ، و٥٠٠ ريال للدولار و ٧٥٠ ريال للدولار

قيمة المستوردات	فئة سعر الصرف	أجمالي قيمة المستوردات بالريال	الرسوم الجمركية بالريال	ضريبة المبيعات بالريال	ضريبة الدخل المقدمة بالريال	الأجمالي المسستحق	نسبة المستحق ألى كلفة المستوردات كنسبة مئوية
$ 100,000.00	YR 250/$	25,000,000.00	1,250,000.00	1,312,500.00	250,000.00	2,812,500.00	11.25%
$ 500,000.00	YR 250/$	125,000,000.00	6,250,000.00	6,562,500.00	1,250,000.00	14,062,500.00	11.25%
$ 1,000,000.00	YR 250/$	250,000,000.00	12,500,000.00	13,125,000.00	2,500,000.00	28,125,000.00	11.25%
$ 100,000.00	YR 500/$	50,000,000.00	2,500,000.00	2,625,000.00	500,000.00	5,625,000.00	11.25%
$ 500,000.00	YR 500/$	250,000,000.00	12,500,000.00	13,125,000.00	2,500,000.00	28,125,000.00	11.25%
$ 1,000,000.00	YR 500/$	500,000,000.00	25,000,000.00	26,250,000.00	5,000,000.00	56,250,000.00	11.25%
$ 100,000.00	YR 750/$	75,000,000.00	3,750,000.00	3,937,500.00	750,000.00	8,437,500.00	11.25%
$ 500,000.00	YR 750/$	375,000,000.00	18,750,000.00	19,687,500.00	3,750,000.00	42,187,500.00	11.25%
$ 1,000,000.00	YR 750/$	750,000,000.00	37,500,000.00	39,375,000.00	7,500,000.00	84,375,000.00	11.25%

ويوضح الجدول التالي الأثر المالي عل رسوم المعاملة والتخليص والنقل ألى المخازن في اطار عدن ، أما تكاليف النقل الى غيرها من المناطق خارج عدن ، فانها تصل ألى قيم فلكية لامجال لرصدها . ونفقات المعاملات والتخليص فأنها تشمل الرسوم الملاحية ورسوم الموانىء ورسوم هيئة النقل ورسوم تحسين العاصمة ورسوم المواصفات والمقاييس ورسوم الفحص المستحدثة ، وأتاوات فتح الحاويات ومعاينات البضاعة ، وأتاوات الدعم والأسناد ، ونفقات تخليص ومعاملة وايجارات نقل البضاعة الى مخازن المستورد في أطار عدن على سيارات النقل المحتكرة أغتصابا

قيمة المستوردات	نسبة كلف المعاملة والتخليص والنقل من أجمالي النفقات (الرسوم الجمركية + نفقات المعاملة والتخليص)	نسبة كلف المعاملة والتخليص من أجمالي الرسوم الجمركية والضريبية فقط	معدل نسبة الكلفة المضافة للمعاملة والتخليص من أجمالي قيمة الرسوم الجمركية والضريبية	المعدل العام للكلفة المضافة لنفقات المعاملة والتخليص والنقل ألى أجمالي قيمة الرسوم الجمركية والضريبية	المعدل العام للكلفة المضافة لنفقات المعاملة والتخليص ألى قيمة السلعه
$ 100,000.00	مابين ٩,٥ % الى ١٥ %	مابين ١٠ % ألى ١٨ %	12.25%	15.75%	

تمرين عملي لآحتساب الآثر المالي للزيادات المتوالية في سعر الصرف الجمركي على كلفة السلع المستوردة عبر المنافذ المختلفة وفي الحالات المختلفة

$ 500,000.00	مابين ١٢ % ألى ٢٠ %	مابين ١٠ % ألى ١٨ %	16%	15.75%	1.77%
$ 1,000,000.00	مابين ١٥ % الى ٢٢ %	مابين ١٠ % ألى ١٨ %	19%	15.75%	

أذن الخلاصه ، فأن الكلفة المضافة على قيمة السلع المستوردة على المستوردين المنتظمين والملتزمن بالنظام والقانون هي ١١,٢٥ % كرسوم جمركية وضريبية + ١,٧٧ % كنفقات تخليص ومعاملة بأجمالي ١٣,٠٢ % ، وتعتمد الكلفة النهائية لقيمة المستوردات على سعر الصرف الفعلي في السوق حين وصول البضاعة ألى المخازن ، وكما اسلفنا فأن تعديل سعر الصرف الجمركي يزيد في قيمة السلعة المستورده كميا ، ولا تتغير كنسبة مهما تعددت أسعار الصرف الجمركية ، وهو ينعكس حتما في زيادة أسعار السلع كلها ، ويتبعها سلسلة من الزيادات في أسعار الخدمات المختلفة المرتبطة ببعض المستوردات كالمشتقات النفطية والتي تنعكس في زيادات في تعرفة المواصلات والنقل وتوفير الوقود لمحطات الكهرباء وحقول الأبار وغيرها من الخدمات

الحالة الثانية : الآثر بالنسبة للمستوردين غير الملتزمين بتقديم الأقرارات لضريبة المبيعات على أساس شهري وعدم تقديم الأقرارات الضريبية السنوية بأنتظام في مواعيدها في موانىء عدن فقط

قيمة المستوردات	فئة سعر الصرف	أجمالى قيمة المستوردات بالريال	الرسوم الجمركية بالريال	ضريبة المبيعات + القيمة المضافة الريال	ضريبة الدخل المقدمة بالريال	الأجمالى المسستحق	نسبة المستحق ألى كلفة المستوردات كنسبة مئوية
$ 100,000.00	YR 250/$	25,000,000.00	1,250,000.00	2,625,000.00	750,000.00	4,625,000.00	18.50%
$ 500,000.00	YR 250/$	125,000,000.00	6,250,000.00	13,125,000.00	3,750,000.00	23,125,000.00	18.50%
$ 1,000,000.00	YR 250/$	250,000,000.00	12,500,000.00	26,250,000.00	7,500,000.00	46,250,000.00	18.50%
$ 100,000.00	YR 500/$	50,000,000.00	2,500,000.00	5,250,000.00	1,500,000.00	9,250,000.00	18.50%
$ 500,000.00	YR 500/$	250,000,000.00	12,500,000.00	26,250,000.00	7,500,000.00	46,250,000.00	18.50%
$ 1,000,000.00	YR 500/$	500,000,000.00	25,000,000.00	52,500,000.00	15,000,000.00	92,500,000.00	18.50%
$ 100,000.00	YR 750/$	75,000,000.00	3,750,000.00	7,875,000.00	2,250,000.00	13,875,000.00	18.50%
$ 500,000.00	YR 750/$	375,000,000.00	18,750,000.00	39,375,000.00	11,250,000.00	69,375,000.00	18.50%
$ 1,000,000.00	YR 750/$	750,000,000.00	37,500,000.00	78,750,000.00	22,500,000.00	138,750,000.00	18.50%

ملاحظة هامة : ستنطبق التعديلات على تحصيل ضريبة الدخل المقدمة على هذه الفئة من المستوردين وفقا لقرار وزير المالية رقم (٦٩) لسنة ٢٠٢٢م الصادر في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٢م بشان تعديل الجدول رقم (١) الوارد في الفصل الثاني من الباب الثامن من اللائحة التنفيذية قانون الضرائب على الدخل ، حيث قضى بتعديل فئة الضريبة ب ٣ % عن هذه الفئة ، وبتعديلات أخرى لفئات المستوردين عبر المنافذ البرية

أذن الخلاصه ، فأن الكلفة المضافة على قيمة السلع المستوردة على المستوردين غير الملتزمن بالنظام والقانون هي ١٨,٥٠ % كرسوم جمركية وضريبية + ١,٧٧ % كنفقات تخليص ومعاملة بأجمالي ٢٠,٢٧ % ، وتعتمد الكلفة النهائية لقيمة المستوردات على سعر الصرف الفعلي في السوق حين وصول البضاعة ألى المخازن ، وكما اسلفنا فأن تعديل سعر الصرف الجمركي يزيد في قيمة السلعة المستورده كميا ، ولا تتغير كنسبة مهما تعددت أسعار الصرف الجمركية ، وهو ينعكس حتما في زيادة أسعار السلع كلها ، ويتبعها سلسلة من الزيادات في أسعار الخدمات المختلفة المرتبطة ببعض المستوردات كالمشتقات النفطية والتي تنعكس في زيادات في تعرفة المواصلات والنقل وتوفير الوقود لمحطات الكهرباء وحقول الأبار وغيرها من الخدمات

الحالة الثالثة : الآثر بالنسبة للمستوردين عبر الموانىء البحرية الأخرى أو عبر المنافذ البرية ،فلا يمكن القياس بدقة للأثر المالي ، نتيجة عدم ألتزام سلطات الجمارك والضرائب والسلطات المحلية المشرفة في تلك المنافذ بالقوانين الجمركية والضريبة الموحدة المطبقة في ميناء عدن ، فلكل منها طريقته الخاصة في تنفيذ القانون أكان بتقديم تخفيضات في قيمة المستوردات ، كما هو مازال معمولا به في جمرك ميناء المكلا ، أو المحاسبة على أساس ال Bulk (الأحجام الكبيرة) من البضائع المتنوعة في الشاحنات والعربيات الطويلة التي تمر عبر منفذي شحن والوديعه ، أو عبر الموانىء غير الشرعية . ومن خلال هذه المنافذ كلها تتسرب كل الأختلالات في فقدان المال العام ، بداء من التهريب الموسع ، والتهرب الجمركي والضريبي ، وتهريب السلاح والمخدرات وحتى المشتقات النفطية ، والصواريخ الحرارية ومكونات الصواريخ الباليسيتة ، وهي مرصودة في عدد من التقارير المحلية والدولية ، وآخرها تقارير لجنة خبراء الأمم المتحدة المتعاقبة المقدمة في بداية هذا العام ٢٠٢٣م ألى مجلس الأمن الدولي ، ونرفق لكم نسخة من ملخص التقرير المذكور في الفقرات من ٢٠ وماتليها من فقرات .

كما نرفق لكم نسخة من قرار وزير المالية رقم (٦٩) لعام ٢٠٢٢م بشأن تعديل فئات الرسوم الضريبية عن المستوردات في المنافذ الجمركية

الخلاصة النهائية : أن رفع سعر الصرف الجمركي سينعكس أثرة بشكل مباشر على أرتفاع أسعار كل السلع المشمولة بهذه الزيادة الجمركية ، بواقع ١٣,٠٢ % و ٢٠,٢٧ % على التوالي للمنتظمين وغير المنتظمين لتقديم الأقرارت الضريبية للمبيعات والدخل ، وطبعا هذه ستضاف ألى التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف للعملات الأجنبية ، وسيشعل كل ذلك فورة زيادات سعرية كبيرة على أسعار معظم السلع المستوردة التي تقع رسوم فئتها الجمركية ب ٥ % ، وهي التي تشكل حوالي ٨٠ % من السلع المستوردة . أما المستوردات التي فئاتها الجمركية ب ١٠ و٢٥ و٦٠ % ، فأن الزيادات ستكون كبيرة ، ولم يشملها هذا التمرين ، وكذلك تلك التي المستوردات التي تمر عبر المنافذ البرية ، والتي أسلفنا أنها لاتخضع لأجراءات جمركية وضريبة موحدة وفق القانون الذي يطبق فقط في موانىء عدن فقط . ناهيك عن الزيادات في اسعار الخدمات المرتبطة بهذه السلع . وفي كل الأحوال هذه الزيادة في سعر الصرف الجمركي ستكون كارثة كبرى على معيشة معظم السكان في ظل ثبات المداخيل وأنقطاع المرتبات عن جزء كبير من موظفيي الدولة ، وأرتفاع معدلات البطالة والنزوح وأرتفاع نسب الفقراء وتوسع فجوة الفقر ، ولن تجدي الزيادات المتوقعه في أيرادات الدولة من هذا الرفع للسعر الجمركي على تعويض المواطنين من الآثار السلبية الكارثية على حياتهم ومعيشتهم . اللهم أني بلغت فأشهد .

أنتهي